

منع الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب : هندسة الاستقرار في فلسطين بين الاعترافات الدولية وخطط إعمار غزة



الباحث

علي عبد الوهاب

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان
PalThink Academy for Democracy and Human Rights

منع الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب: هندسة الاستقرار الانتقالي في فلسطين بين الاعترافات الدولية وخطط إعمار غزة

إعداد

علي عبد الوهاب

ضمن مشروع:

"أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان"

اكتوبر 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

المقدمة:

بعد حرب طويلة ومدمرة، تجد فلسطين نفسها أمام منعطف حرج يتطلب إعادة بناء شاملة وتحصيناً للمستقبل، حيث أن الحرب خلفت على غزة دماراً بشرياً ومادياً هائلاً؛ خسائر الأرواح بالآلاف والإصابات بعشرات الآلاف، وتدمير واسع للمساكن والبنى التحتية الأساسية، تشير [التقييمات](#) المشتركة للأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي إلى أضرار في غزة تُقدَّر بـ 30 مليار دولار في الممتلكات المادية، إضافة إلى 19 مليار دولار خسائر اقتصادية بسبب توقف الإنتاج والخدمات، طال الدمار أكثر القطاعات حيوية: الإسكان كان الأشد تضرراً (53% من القيمة المادية للأضرار)، يليه التجارة والصناعة (20%)، ثم البنى التحتية الحيوية كالصحة والمياه والمواصلات (أكثر من 15% من مجموع الأضرار)، ونتيجة لذلك، شهدت غزة توقفاً شبه كامل للنشاط الاقتصادي؛ ارتفعت الأسعار بمعدل يفوق 300% خلال عام واحد، وأصبحت غزة، التي يعيش فيها 40% من سكان الأراضي الفلسطينية، لا تساهم سوى بنسبة 3% من الناتج المحلي بسبب الانكماش الهائل، كذلك تراجعت قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية، بسبب انقطاعات الكهرباء المستمرة وانقطاع المياه المتكرر والاتصالات والانترنت، مع انهيار شبكة الكهرباء بالكامل، تعطلت محطة توليد الكهرباء الوحيدة تماماً منذ 11 أكتوبر 2023، ودُمر معظم خطوط استرجار الكهرباء من إسرائيل (تضرر معظم نقاط الربط عالية الجهد العشرة)، وأُجبر [السكان](#) على الاعتماد على مولدات الديزل المحدودة أو أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة، التي هي الأخرى عانت من نقص الوقود ودمار واسع بفعل العمليات العسكرية، ووفق [بيانات](#) أممية، خرجت منظومة المياه والصرف الصحي عن الخدمة في أجزاء كبيرة، وتكدست النفايات، ما رفع مخاطر الأوبئة.

على الجانب المؤسسي والمالي، تعتمد السلطة الفلسطينية على عائدات المقاصة التي تجبها إسرائيل على الواردات وتحويلها شهرياً، فهذه الإيرادات تشكل نحو ثلثي ميزانية السلطة، لكنها ظلت سلاحاً سياسياً إسرائيلياً للضغط والسيطرة؛ فطالما عمدت إسرائيل إلى حجب هذه الأموال أو اقتطاع أجزاء منها في أزمات سابقة. ومنذ أكتوبر 2023، صعدت الحكومة الإسرائيلية اليمينية هذه الممارسة إلى مستويات غير مسبوقة، فزادت [الاقتطاعات](#) الشهرية إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه (تقتطع في 2025 حوالي 460 مليون شيكل شهرياً مقابل 200 مليون قبل 2023)، وأخرت تحويل الأموال لعدة أشهر متتالية، ووفق [تحليل](#) لمركز شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، فإن إسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023 بدأت تحتجز علاوة 75 مليون دولار شهرياً إضافية (تعادل رواتب موظفي غزة) مما دفع السلطة الفلسطينية إلى حافة الانهيار المالي. بحلول منتصف 2025، كان مجموع الأموال المقطوعة أو المحتجزة منذ 2019 يتجاوز 1.23 مليار دولار (أي نحو نصف مجمل إيرادات المقاصة المستحقة). ونتيجة لأزمة السيولة هذه، [اضطرت](#) السلطة لخفض رواتب موظفيها وصرف نسبة منها فقط؛ فلم تستطع في الربع الأول 2025 دفع سوى 70% من رواتب الموظفين شهرياً في المتوسط. ترافق ذلك مع أزمة امتثال مصرفي تهدد النظام المالي الفلسطيني، إذ [لوح](#) المصرفيون الإسرائيليون بإنهاء علاقات المراسلة مع البنوك الفلسطينية برمتها ما لم تُجدد رسائل الضمان القانونية التي تحميهم من تبعات قوانين "مكافحة تمويل الإرهاب" الإسرائيلية والأمريكية، وكانت هذه الرسائل (التي يصدرها وزير المالية الإسرائيلي سنوياً) منقذة للتبادل المصرفي سابقاً، و*انتهزت* الحكومة الإسرائيلية الحالية الأمر عبر التلويح بعدم التجديد المسبق، ما ينذر بشل التحويلات المالية وتبادل العملات

الضروري لاقتصاد الضفة وغزة. هكذا، تقاطعت أزمة نقص السيولة مع خطر عزلة مصرفية خانقة، مما فاقم هشاشة القدرة على تمويل واستيراد الاحتياجات الأساسية.

أما البيئة السياسية والمؤسسية الفلسطينية، فهي مجزأة ومعقدة. فمنذ الانقسام عام 2007، توجد سلطتان بحكومتين فعلياً: إحداهما في رام الله تتبع لحركة فتح وتحظى باعتراف دولي، والأخرى في غزة تحت إدارة حركة حماس، فهذا التجزؤ أضعف التنسيق في أحسن الأحوال، وتحول إلى تنازع على الصلاحيات في أسوأها. لقد تجلّى ذلك في جهود الإعمار السابقة: فبعد حرب 2014 مثلاً، [رفضت](#) حماس وصاية السلطة على عملية إعادة الإعمار أو تمرير الأموال عبرها، ما أدى إلى آليات دولية جانبية مثل آلية إعادة إعمار غزة (GRM) بوساطة أممية، والتي رغم نجاحها الجزئي في إدخال مواد البناء، [تعرضت](#) لانتقادات بكونها كرسّت الحصار القائم، وفي حرب 2023-2025 الأخيرة، زاد عمق انعدام الثقة بين الجانبين؛ فلم يكن هناك تواصل فعال حول تقييم الأضرار أو أولويات الاستجابة، صرح خبراء اقتصاد من غزة بأن هناك "سوء تواصل حاد" بين رام الله وغزة حول حصر الأضرار والبرامج المطلوبة للتعافي، أضف إلى ذلك أن الدعم المالي نفسه بات مشروطاً سياسياً: أصرت الولايات المتحدة ودول أوروبية عدة على ضمان عدم استفادة حماس من أموال إعادة الإعمار، وربطت تمويل المشاريع بإشراف السلطة الفلسطينية أو جهات دولية محايدة. هذا [الشرط](#) قوبل [برفض](#) من حماس التي تعتبر ذلك انتقاصاً من سلطتها في غزة، وبالتالي، يقف ملف الإعمار على أرضية سياسية هشة تهدده باستمرار، إما تسييس مفرط أو ازدواجية في الإدارة، وكلاهما يعوق الإنجاز السريع على الأرض.

رغم كل تلك المعوقات، تلوح فرص مهمة بعد وقف إطلاق النار. فالدبلوماسية الدولية حولت أنظارها نحو غزة: قمة شرم الشيخ للسلام (أكتوبر 2025) التي قادتها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتركيا حضرها قادة من 20 دولة، وشهدت [تعهدات](#) بضمانات أمنية وترتيبات لإعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة [بدعم](#) دولي، كما [أعلنت](#) دول أوروبية استعدادها لنشر خبراتها عبر بعثات مدنية وأمنية (مثل إعادة تفعيل بعثة حدود رفح الأوروبية EUBAM وبعثة تدريب الشرطة EUPOL COPPS) لدعم الاستقرار الميداني، بالتوازي، تعهد المانحون في مؤتمر المانحين لإعمار غزة (الذي انعقد في هامش القمة) بمبالغ كبيرة: قدرت الأمم المتحدة حاجة إعادة الإعمار والتعافي في غزة والضفة بحوالي 53 مليار دولار على مدار العقد القادم (20 ملياراً منها للسنوات الثلاث الأولى)، قد وُعد بتغطية جزء كبير من هذه المتطلبات. بل إن [البنك الدولي](#) أعاد هيكلة صندوق المساعدات الخاص به لفلسطين (صندوق PURSE سابقاً) ليصبح "الصندوق الفلسطيني للإعمار والتنمية" لاستيعاب تدفقات المساعدات المأمولة لغزة، ومن [التطورات](#) السياسية اللافتة أيضاً أنه خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة 2025، ارتفعت مكانة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين: فمع اعتراف دول وازنة جديدة، أصبح ما يقرب من 157 دولة تعترف رسمياً بفلسطين، ورغم أن هذا الاعتراف لا يغير الواقع القانوني للاحتلال، فإنه يوفر أرضية قانونية وسياسية يمكن البناء عليها لانتزاع ترتيبات سيادية مؤقتة أو خاصة (مثل ترتيبات مصرفية أو تجارية) لصالح الفلسطينيين.

باختصار، نجد مشهداً مركباً: كارثة إنسانية وبنوية من جهة، وزخم دولي غير مسبوق من جهة أخرى، لكن هذه الفرصة يمكن أن تتبدد إذا عولجت مسألة الإعمار والاستقرار بالأساليب التقليدية، لقد رأينا سابقاً أن ضخ الأموال وحده لا يكفي إذا لم تقترن بإصلاحات وآليات تضمن عدم إعادة إنتاج المأساة، [يشير](#) المحلل عمر شعبان إلى أن

الدول المانحة أصبحت محبطة من دورة "تدمير-إعمار-تدمير" التي تتكرر في غزة، كثير من الدول أنفقت مئات الملايين بعد 2009 و2014 ثم شهدت ما أعادت بناءه ينهار مرة أخرى، هذا أضعف الحافز السياسي والمالي للمساعدة دون شروط، وقد علقت دول أوروبية بأنه لا بد من ضمانات بألا يُعاد تدمير غزة بعد إعادة إعمارها هذه المرة، هذه الضغوط تعني أن أي صيغة لإعادة الإعمار ستكون مشروطة بوضع ترتيبات تضمن الاستدامة والوقاية. لكن حتى الآن، ما زالت تلك الجهود تقتصر إلى الربط المحكم بين المسار السياسي والمسار التنفيذي، حيث الاعترافات السياسية والاتفاقات تعطي إطاراً عاماً، بينما خطط المانحين توفر التمويل، لكن الحلقة المفقودة هي آليات تشغيلية واضحة تربط بينهما وبين احتياجات البنية التحتية والمؤسسات على الأرض ضمن خطة وقائية ذات معالم زمنية ومؤشرات أداء.

من هذا المنطلق، يتحدد هدف هذه الورقة في سد هذه الفجوة: أي تحويل ذلك الزخم السياسي والمالي إلى منظومة وقائية تشغيلية تمنع إعادة إنتاج الأزمات؛ سنحاول الإجابة عن سؤال محوري: كيف يمكن إعادة تصميم مخرجات المسار الدبلوماسي (الاعترافات ووقف إطلاق النار) وخطط الإعمار بطريقة تكاملية تشكل نظام وقاية انتقالية يقلل احتمالات انهيار النظام العام الفلسطيني في بيئة غياب السيادة الكاملة؟ وتقوم فرضيتنا على أن إدماج أدوات وقائية ملزمة تعاقدية ومقرونة بمحفزات تفعيل تلقائي سيحدث فرقاً نوعياً خلال الفترة الانتقالية المقبلة؛ أي أن تحويل جزء من التعهدات المالية إلى استثمارات في الصمود المسبق (كإنشاء صناديق ضمان وكفالات مصرفية وأصول بنى تحتية لامركزية) سيجعل أي انهيار مستقبلي أقل عمقاً وأقصر مدة، ويدعم هذه الفرضية دروس من تجارب دولية ومفاهيم نظرية سنستعرضها، من بينها: مفهوم مرونة النظم (Systems Resilience) في البيئات الهشة، ومنطق الوقاية كاستثمار (Preventive Cost-Benefit) الذي يثبت أن كل دولار يُنفق على الوقاية يوفر عدة أضعاف عند وقوع الأزمات، بالإضافة إلى نماذج الحوكمة في الطوارئ حيث يتم تفعيل تدابير استثنائية بسرعة عند استشعار مؤشرات محددة.

إطار مفاهيمي: الوقاية بوصفها سيادة ممكنة في ظل الهشاشة

يستند تصميمنا المقترح لمنظومة الوقاية الانتقالية إلى مجموعة من المفاهيم والمبادئ المستقاة من أدبيات إدارة الأزمات وهندسة البنى الحرجة والتمويل المبتكر، نعرض هنا بإيجاز الركائز المفاهيمية التي توجه تحليلنا وتصميم الأدوات:

مقاربة النظم Systems Approach: تنتظر إلى المجتمع والبنية التحتية والمؤسسات كنظام مترابط يعاني من قابلية انهيار نظامية (Systemic Fragility) في فلسطين بسبب اعتماد المكونات على بعضها البعض ضمن قيود الاحتلال فمثلاً، تعطل الكهرباء يشل المستشفيات ويوقف الاتصالات ويعطل توزيع المياه، ما ينعكس أمنياً واجتماعياً، لذا ينبغي تصميم التدخلات الوقائية بطريقة نظامية تشمل المال والبنية والمؤسسات معاً بحيث تعالج مواطن الضعف الحرجة وروابطها البينية، شأن ذلك أن يساعدنا كمنطق الشبكات (Network Logic) هنا في فهم أهمية توزيع المخاطر عبر بنى تحتية لامركزية تقلل نقاط الفشل الأحادي (Single Points of Failure)،

فالبنية الكهربائية الموزعة مثلاً أكثر حصانة من شبكة مركزية وحيدة، إذ يمكن لأجزاء منها أن تعمل، حتى لو خرج جزء آخر عن الخدمة، وهذا يعزز المرونة الهيكلية Structural Resilience التي تعني قدرة النظام على مواصلة العمل (ولو بحد أدنى) تحت الضغوط القصوى.

المرونة الوقائية مقابل المرونة التفاعلية: هناك تمييز مهم بين بناء المرونة بشكل استباقي (وقائي) وبين المرونة التي تُكتسب بالتكيف أثناء وبعد الأزمات، في حالتنا، نسعى للانتقال من النهج التقليدي القائم على رد الفعل (حيث يتم الإصلاح بعد كل انهيار) إلى نهج استباقي يسبق الانهيار. تدعم ذلك نماذج تحليل المنافع والتكاليف الوقائية التي تشير إلى أن كل دولار يُنفق لتجنب أو تخفيف الكارثة يوفر عدة دولارات كانت ستُنفق في الاستجابة والإصلاح، ويندرج ضمن هذا الإطار مفهوم التأمين المعاملي (Parametric Insurance)، وهو نظام تأمين يدفع تعويضات تلقائياً عند تحقق مؤشر معين متفق عليه (مثل وصول انقطاع الكهرباء لعدد X من الأيام أو تدمير ٧% من محطة ما)، استخدام هذه الآلية في سياقنا يمنح النظام قدرة تمويلية تلقائية عند الأزمات دون الحاجة لإعلان تعثر ثم انتظار معونات دولية قد تتأخر.

الحوكمة في حالة الطوارئ Emergency Governance: تُعنى بآليات صنع القرار وتفعيل الإجراءات خلال الأزمات الحادة، حيث في البيئات الهشة قد تكون هناك حاجة لبنى مؤسسية انتقالية قادرة على تجاوز البيروقراطية التقليدية والتغلب على الشلل السياسي. على سبيل المثال، الهيئات المؤقتة ذات التفويض المحدود (مثل مجالس إعمار أو صناديق ائتمان بإشراف دولي) يمكن أن تعمل كأدوات تنفيذ سريعة ومحايدة نسبياً، هنا نستحضر [تجربة الصندوق الائتماني لإعادة إعمار أفغانستان \(ARTF\)](#) وكيف استمر عبر وصاية البنك الدولي وبمشاركة مراقبين دوليين حتى بعد تبدل الحكم، مما سمح بتمويل رواتب المعلمين والكوادر الصحية مباشرة عبر الأمم المتحدة للحفاظ على الخدمات الأساسية دون الاعتراف السياسي بالحكومة القائمة، كذلك [تجربة آلية بيغاس PEGASE](#) الأوروبية في فلسطين، التي منذ 2008 توجه أموال المانحين مباشرة لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية ومستحقات الخدمات الأساسية بشفافية، مما ضمن استمرارية نسبية حتى عند حدوث أزمات مالية، هذه التجارب تلهما تشكيل أدوات حوكمة مالية مستقلة نسبياً تخفف تأثير التقلبات السياسية.

نظرية الشبكات اللامركزية للبنى الحرجة: وهي جزء من مقاربة النظم، لكنها تتخصص في الهياكل التقنية (كهرباء، ماء، اتصالات). تشير هذه النظرية إلى أن تصميم البنى بشكل موزع (Decentralized) يُكسبها قدرة أعلى على الصمود. ففي حالة غزة، كانت هناك بوادر نحو ذلك قبل الحرب: قامت منظمات دولية ومحلية بتركيب أنظمة طاقة شمسية على أسطح مستشفيات ومرافق مياه، وجعلت محطة معالجة مياه البرج تعمل بطاقة شمسية وغاز حيوي بقدرة 4 ميغاواط مما حقق اكتفاءها الذاتي. هذه الأمثلة أظهرت أن البنية اللامركزية يمكن أن تستمر (جزئياً على الأقل) حتى لو انهار مصدر الطاقة الرئيسي، وبالفعل أفاد الصليب الأحمر الدولي أنه بمجرد دمج المولدات والبطاريات مع الطاقة الشمسية في المستشفيات، أمكن تقليل استهلاك الوقود وتمكين المستشفى من العمل لساعات أطول خلال الحصار، إذاً المبدأ هنا هو تجزئة وتوزيع المخاطر بدلاً من تركزها. هذا ينطبق أيضاً على شبكات

الاتصالات (استخدام شبكات فضائية أو متنقلة عند تعطل الشبكات الأرضية) وعلى سلاسل الإمداد (تأمين مخزون موزع من قطع الغيار في مواقع مختلفة بدلاً من مخزن مركزي واحد معرض للخطر).

الحياد والعدالة كعناصر هيكلية في الوقاية: تؤكد أدبيات العمل الإنساني والحوكمة الرشيدة أن أي ترتيبات انتقالية يجب أن تراعي مبادئ الحياد وعدم التمييز لضمان قبولها. في حالتنا، هذا يعني أن الأدوات الوقائية المالية (كالصندوق الضمان أو الحسابات المحمية) يجب أن تعمل وفق مذكرة تفاهم إنسانية ومالية تضمن استخدام الأموال حصرياً في رواتب الموظفين المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية بعيداً عن أي غرض سياسي أو أمني. كما ينبغي الإعلان عن ميثاق شفافية ومساءلة لأي هيئة انتقالية مشرفة على الإعمار، مع مشاركة للمجتمع المحلي (عبر لجان مراقبة مجتمعية أو منصة شكاوى عامة). هذه الممارسات مستوحاة من مفهوم العقد الاجتماعي في الطوارئ؛ أي الحفاظ على ثقة الناس من خلال إشراكهم وإطلاعهم، حتى في ظل إجراءات استثنائية، فقد أظهرت الأبحاث أن افتقار الشفافية في إدارة أموال المانحين أو موارد الإغاثة يقوض شرعية السلطات المحلية ويغذي السخط.

باختصار، يجمع الإطار المفاهيمي بين مقولات من علم اقتصاديات النزاع (حيث الاستثمار في منع الانهيار أقل كلفة من إعادة البناء بعده)، ومن هندسة النظم (حيث التصميم الجيد يقلل نقاط الضعف الهيكلية)، ومن حوكمة الطوارئ (حيث المؤسسات المرنة والشفافة تحافظ على العقد الاجتماعي في أحلك الظروف).

الاعترافات الدولية ومسارات وقف إطلاق النار والإعمار

شهدت الفترة الأخيرة تداخلاً فريداً بين التحركات الدبلوماسية الدولية والاحتياجات الملحة لإعادة إعمار غزة، فمن جهة، كما أسلفنا، اتخذت دول غربية خطوات غير مسبوقة بالاعتراف بفلسطين استياءً من الحرب، ومن جهة أخرى، تكثفت الجهود لبثورة خطة سياسية - أمنية تواكب إعادة الإعمار، برعاية أمريكية وعربية. تستعرض الورقة أهم معالم هذا السياق السياسي-الدبلوماسي وكيف يمكن استثماره وقائياً:

الاعترافات الدولية بدولة فلسطين: مع تفاقم مأساة غزة وتداعياتها الإقليمية، ظهر توافق أوسع على ضرورة إعطاء أفق سياسي للفلسطينيين، لذا [أعلنت](#) أربع دول غربية بارزة (بريطانيا وكندا وأستراليا والبرتغال) في سبتمبر 2025 اعترافها الرسمي بدولة فلسطين على حدود 1967. يبرز أهمية التحول، لأنه جاء من دول طالما تبنت مواقف متحفظة، وجاء يمكن القول "بدافع الإحباط من حرب غزة" ورغبة في إحياء حل الدولتين. التحقت هذه الدول بما يزيد عن 150 دولة أخرى كانت تعترف بفلسطين (ليصل المجموع إلى نحو 156-157 دولة)، ومؤخراً أعلن انضمام دول أوروبية أخرى كفرنسا ولوكسمبورغ وغيرها.

من منظور وقائي، هذا الاعتراف الجماعي يمكن أن يترجم إلى مكتسبات عملية، مثل توقيع اتفاقيات ثنائية بين دولة فلسطين وهؤلاء المانحين لإنشاء آليات دعم خاصة، فعلى سبيل المثال اقترحت السلطة الفلسطينية أن تقوم الدول المعترفة أوروبياً بإنشاء شبكة بنكية مراسلة خاصة لتسهيل التحويلات إلى البنوك الفلسطينية رغم قيود

العقوبات، وأيضاً يمكن لتلك الدول أن تدعم مطلب إنشاء حساب ضمان دولي لإيرادات المقاصة يوضع تحت إدارة ثلاثية (فلسطينية-إسرائيلية-دولية) بدل بقاء الأموال تحت سيطرة الجانب الإسرائيلي وحده. في الواقع، خطت النرويج بالفعل خطوة في هذا الاتجاه: إذ توسّطت عام 2024 في احتضان مبالغ كبيرة من أموال المقاصة التي حجبها إسرائيل أثناء الحرب، ووضعتها في حساب مجمد حتى تم الاتفاق على تحويل 1.49 مليار شيكل منها للسلطة في يناير 2025 لتسديد فواتير الكهرباء والوقود، هذا النموذج (حساب طرف ثالث محايد) قابل للتوسعة ليصبح ترتيباً دائماً بإشراف دولي وضمانات قانونية، ما يؤدي إلى عزل المال العام الفلسطيني عن المزاج السياسي الإسرائيلي. وبما أن إسرائيل نفسها سعت لهذا الترتيب حينها، لتجنب تهمة سرقة أموال مخصصة لغزة، فقد تكون أكثر تقبلاً له كحل طويل الأمد يرافقه مراقبة لضمان استخدام الأموال في الخدمات وليس لدفع مستحقات مثيرة للجدل سياسياً.

اتفاقيات وقف إطلاق النار ومخرجات قمة شرم الشيخ: لعبت قمة شرم الشيخ (أكتوبر 2025) دوراً محورياً في إرساء الخطوط العريضة للمرحلة الانتقالية، فبحسب التغطيات توجت القمة بإعلان "خطة شاملة لإنهاء الصراع في غزة" مكونة من مراحل، المرحلة الأولى تضمنت وفقاً كاملاً لإطلاق النار بضمانات دولية وإطلاق كافة الأسرى والمحتجزين، المرحلة الثانية ركزت على ترتيبات إدارة غزة بعد الحرب: حيث طُرحت فكرة تشكيل "مجلس للسلام" يضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية وجهات دولية وعربية، يتولى الإشراف على الأمن وإعادة الإعمار لفترة انتقالية، كما تحدثت الخطة عن عودة تدريجية لموظفي السلطة ومؤسساتها إلى غزة، بموازاة إنشاء قوة شرطة مدنية جديدة تدريباً وتمويلًا (ربما بمساعدة بعثة EUPOL COPPS الأوروبية)، ورحبت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بهذه التوجهات، حيث أعلنوا استعدادهما للمشاركة الكاملة في تنفيذ خطة إنهاء الصراع، بما في ذلك تفعيل كل الأدوات المتاحة لديهما للمساهمة في استقرار غزة، العنصر الثالث في مخرجات القمة كان متعلقاً برفع الحصار وتسهيل الحركة: تمت الإشارة إلى إعادة فتح معبر رفح بشكل منظم تحت رقابة أوروبية مصرية، وزيادة تصاريح الحركة من غزة وإليها، كجزء من إجراءات بناء الثقة، هذه التعهدات السياسية - الأمنية، إن وضعت في إطار تعاقدية واضح، يمكن أن تكون جزءاً من أدوات الوقاية، فمثلاً ضمان تواجد دولي على المعابر وتطوير بروتوكول لإبقائها مفتوحة حتى في الأزمات يخفف كثيراً من خطر الشلل الاقتصادي والإنساني في أي تصعيد مستقبلي.

خطط إعمار غزة وتمويل التعهدات: بالتزامن مع المسار السياسي، تبلورت خطة إعادة إعمار وتنمية متعددة المراحل لغزة، استندت إلى "التقييم السريع للأضرار والاحتياجات - (IRDNA)" الذي صدر في فبراير 2025، أظهر التقييم حجماً هائلاً من الاحتياجات، تتمثل في 20 مليار دولار مطلوبة في أول 3 سنوات لإعادة الخدمات الأساسية وبناء المساكن والبنى التحتية العاجلة، واستجابة لذلك تم الإعلان عن آلية تنسيق دولية جديدة للمانحين بقيادة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج وغيرها، على سبيل المثال، يشير تقرير أممي أفاد بأن إعادة إعمار غزة تُقدَّر بحوالي 70 مليار دولار، وأن دولاً عربية وغربية أبدت استعداداً للمساهمة. لكن تجارب ما بعد 2014 تحذرنا، حيث آنذاك بلغ إجمالي التعهدات في مؤتمر القاهرة 2014 حوالي 5.4 مليار دولار، لكن ما صُرف فعلاً خلال الأعوام التالية كان أقل من النصف، الفارق كان بسبب غياب آليات متابعة ملزمة واشتراطات

سياسية أخرت وصول الأموال (مثل اشتراط إعمار بإشراف حكومة توافق فلسطينية كانت غائبة عملياً). لتجنب سيناريو مماثل، ينبغي تضمين محفزات تنفيذ في عقود المنح الآن، فمثلاً النص على أن جزءاً (نقل 15%) من كل منحة إعمار يُخصص لإنشاء قدرة وقائية ضمن المشروع، كأنظمة الطاقة الاحتياطية أو المخزون الاستراتيجي أو تدريب فرق طوارئ، وإلزام المقاولين والمتعاقدين بذلك، أيضاً ربط دفعات التمويل بتحقيق معالم رئيسية (Milestones) زمنية؛ كأن يتم الإفراج عن دفعة فقط عند إنشاء نظام إنذار مبكر معين أو تشغيل آلية التأمين المعاملي المقترحة. مثل هذه الشروط تحول المساعدات من مجرد أموال إعادة بناء إلى أموال بناء مناعة.

استمرار الانقسام ومخاطر التسييس: على الرغم من الجهود للمصالحة، لا ضمان حتى اللحظة لعودة التنسيق الكامل بين السلطة وحماس، وحماس رحبت بالاعترافات الدولية لكنها طالبت بخطوات عملية لإنهاء الحرب ومنع ضم الضفة بالتوازي، أي أنها ترى الاعترافات خطوة ناقصة إن لم تقترن بتغيير جوهري على الأرض. وهذا يشير إلى إمكانية استمرار التوتر. لذا يجب الواقعية: سيناريوهات بديلة لا تزال محتملة، مثل فشل ترتيبات المجلس الانتقالي أو الخلاف حول دمج الأجهزة الأمنية. ينبغي أن توضع خطط الوقاية بحيث تعمل (حتى لو بقي الانقسام مؤقتاً)، أي ألا تتطلب مثالية سياسية صعبة المنال. مثلاً الحسابات المضمونة وصناديق التأمين يمكن تشغيلها عبر طرف دولي ثالث أو مؤسسة مالية دولية لضمان حيادها وقبولها من الطرفين، أيضاً يمكن تشكيل لجنة تنسيق خدمات محايدة (بإشراف أممي) تدير ملف الكهرباء والماء مثلاً بشكل مشترك مع الفنيين من غزة والضفة لضمان استمرار الخدمة بعيداً عن التجاذبات. النموذج هنا ما فعلته الأونروا تاريخياً بتوظيف كوادر محلية ولكن بإدارة مستقلة، مما مكنها من العمل في كل المناطق وتقديم الخدمات حتى عند النزاع الداخلي.

إجمالاً، يوفر السياق السياسي والدبلوماسي الحالي فرصة لكن محفوفة بالرهانات، حيث فرصته تكمن في توفير غطاء شرعي دولي غير مسبوق لأي ترتيبات لصالح الفلسطينيين (بحكم الاعترافات وقرارات القمة)، وتوفر تمويل كبير يمكن استغلال جزء منه للوقاية، واستعداد أطراف متعددة للتدخل الإيجابي (الأمم المتحدة، أوروبا، دول عربية). أما تحدياته فتكمن في استمرار الانقسام الداخلي، وتوجس المانحين من عدم جدوى إنفاقهم إذا اندلع نزاع جديد، وإصرار إسرائيل على خطوط حمراء تتعلق بالأمن والسيادة؛ فريث وزرائها صرح بأن "لن تقوم دولة فلسطينية غربي النهر" رغم اعترافات العالم، ما يعني أنها قد تعرقل أي ترتيبات تشتمل منها رائحة سيادة فلسطينية حقيقية، ومن هنا تأتي ضرورة صياغة مفهوم "السيادة الممكنة" الذي نتبناه في الورقة: أي السيادة العملية في إدارة الشؤون الاقتصادية والخدمية دون انتظار تغير المواقف السياسية جذرياً، هذا المفهوم سنراه متجسداً في الأدوات الوقائية المقترحة بالدوائر الثلاث، حيث نسعى لخلق أمر واقع خدماتي ومالي مستقر بإقرار ومشاركة المجتمع الدولي، بغض النظر عن الاعتراف القانوني الكامل أو رفضه من قبل قوة الاحتلال.

الدائرة المؤسسية والحوكمة الوقائية:

تركز هذه الدائرة على البعد المؤسسي والإداري في المرحلة الانتقالية، وكيفية ضمان حياد وفعالية إدارة الخدمات وإعادة الإعمار، إضافة إلى آليات المساءلة والإنذار المبكر. يشمل ذلك إقامة هياكل مؤقتة (أو تعزيز القائم منها) وتوفير قواعد بيانات وأدوات مراقبة تمكن من اكتشاف أي إشارات لانحياز وشيك والتعامل معها قبل فوات الأوان. المكونات الأساسية المقترحة:

1. هيئات انتقالية محدودة الولاية والمدة لإدارة الإعمار والخدمات:

لتجنب التنافس والصراع على الصلاحيات بين السلطة وحماس (أو بين أي أطراف سياسية) أثناء إعادة الإعمار، نقترح إنشاء هيئتين انتقالتين رئيسيتين: الأولى "هيئة إدارة إعادة الإعمار في غزة"، والثانية "لجنة استمرارية الخدمات الأساسية".

هيئة/لجنة إعادة الإعمار: تكون بمثابة وحدة تنفيذية عليا تقود وتنسق كل مشاريع الإعمار والبنية التحتية، تتشكل بقرار رئاسي فلسطيني بالتوافق مع الفصائل، وتضم ممثلين تقنيين (مهندسين، مخططين) من غزة والضفة، إضافة لممثلين عن المانحين الرئيسيين (كمراقبين)، مهمتها تسريع العمل وتذليل العقبات البيروقراطية، عبر آلية "الشباك الواحد" مع الجهات الممولة، وتعطى ولاية زمنية مثلاً 3 سنوات ثم تُحل تلقائياً، لتفادي خلق هيكل دائم يتصارع مع الوزارات، ويتم تحصين قراراتها بأن تصادق عليها الحكومة الفلسطينية فوراً، وبالمقابل تلتزم حماس على الأرض بتسهيل عملها بموجب اتفاق سياسي (جزء من ترتيبات ما بعد الحرب). شهدنا مثلاً قريباً في عام 2014 حيث شكلت اللجنة الوطنية العليا لإعادة إعمار غزة برئاسة رئيس الوزراء آنذاك، لكن ضعف تمكينها وتدخلات القوى السياسية قلص فعاليتها. هذه المرة، يمكن تأسيس الهيئة بشكل أوضح ومنحها صلاحيات تعاقد واستجلاب تمويل مباشرة، وربطها بلجنة المانحين (AHLC) كقناة رسمية.

لجنة استمرارية الخدمات الأساسية: تركز على ضمان استمرار تشغيل المرافق الحيوية (الكهرباء، المياه، الصحة، النفايات) خلال الفترة الانتقالية المضطربة، تتألف من مسؤولي تلك القطاعات في غزة وممثل عن كل من: وزارة المالية، سلطة الطاقة، سلطة المياه، ووجود استشاري أممي لضمان الحياد. تجتمع أسبوعياً على الأقل لتقييم حالة كل قطاع بناء على سجلات المخاطر وتصدر توجيهات أو طلبات تدخل عاجلة. مثلاً إذا رصدت اللجنة أن مخزون وقود المستشفيات انخفض إلى 20%، تطلب فوراً من هيئة/لجنة الإعمار أو المانحين توفير دفعة وقود طارئة من الاحتياطي، أو إذا لوحظ ارتفاع في غياب موظفي البلديات (ربما بسبب عدم دفع الرواتب يمكن القول)، ترفع توصية لوزارة المالية لتفعيل صندوق الاستقرار البلدي لتعويض النقص، تكون هذه اللجنة بمثابة غرفة عمليات وقائية تحاول ألا تتأجج بأي انهيار في خدمة؛ ولضمان فعالية اللجنة، تعطى صفة رسمية عبر تكليف من مجلس الوزراء الفلسطيني أو مرسوم، وتلتزم الوزارات بتسهيل قراراتها ولو تطلبت حلولاً غير اعتيادية (مثل إعادة توزيع موارد بين المحافظات مؤقتاً). كما ترفع اللجنة تقريراً شهرياً علنياً يوضح حالة الخدمات والمعوقات (مما يخلق ضغطاً عاماً للاستجابة).

2. سجلات مخاطر مؤسسية علنية وأنظمة إنذار مبكر:

يجب تطوير سجل مخاطر (Risk Register) لكل قطاع ومؤسسة حيوية، يرصد فيه جميع مصادر الخطر التشغيلية والاستراتيجية ويحدث دورياً، مثلاً تسجل وزارة الصحة المخاطر: نفاذ الأدوية الأساسية؛

خروج مستشفى رئيسي عن الخدمة؛ نقشي مرض وبائي بسبب تلوث المياه إلخ. لكل خطر، يحدد مستوى خطورة (أخضر-أصفر-أحمر) بناءً على مؤشرات كمية، وتُجمع هذه السجلات في منصة موحدة على مستوى الحكومة، يتم اختيار مجموعة مؤشرات إنذار مبكر رئيسية (KPIs) تمثل صحة النظام ككل، مثل: متوسط زمن انقطاع الكهرباء الشهري، نسبة توفر الأدوية الأساسية، مستوى مخزون القمح والطحين، سيولة المصارف بالشيكل والدولار، أسعار المواد الغذائية الأساسية، مؤشر ثقة الجمهور بالمؤسسات (يمكن قياسه باستطلاع رأي ربع سنوي سريع). يتم رصد هذه المؤشرات فصلياً على الأقل، وإذا تجاوزت عتبة معينة (مثلاً: انقطاع الكهرباء < 12 ساعة يومياً في المتوسط = إنذار أحمر) تقوم الجهات المختصة فوراً بتنفيذ خطط الطوارئ المخزنة، وعلنية هذه السجلات مهمة لبناء الثقة؛ بحيث تنشر الحكومة مؤشرات الأداء هذه لوحة قياس أداء (Dashboard) على موقع إلكتروني وفي الصحف المحلية، ليعرف المواطنون أين نقف. الشفافية هنا تقلل الشائعات وتتيح للمجتمع المدني بأكمله المساهمة والمشاركة في تقديم حلول، كما أنها أداة ضغط على المسؤولين؛ فحين يُرى مثلاً مؤشر سلامة المياه يتدهور، سيسأل الصحفيون والمدافعون: ما الذي فعلته الوزارة ذات الاختصاص حيال ذلك؟. لقد دعت الأمم المتحدة مراراً إلى إدخال معايير "المسؤولية المشتركة" في إدارة الأزمات الفلسطينية، وينبغي أيضاً توظيف التكنولوجيا: تركيب حساسات ومجسات رقمية في شبكات الكهرباء والمياه وغيرها لإرسال بيانات آنية إلى مركز الإنذار المبكر، مثلاً عدادات ذكية ترسل إشعاراً عند انقطاع الكهرباء لفترة طويلة عن منطقة ما، مما يتيح التحرك حتى قبل أن يصل البلاغ البشري.

3. مذكرة مبادئ إنسانية - مالية لتحديد خطوط إنفاق أساسية:

هذه المذكرة هي وثيقة توقع بين السلطة الفلسطينية وبين المانحين الدوليين، وتتضمن مبادئ متفق عليها بشأن تمويل بعض النفقات العامة وحيادها، مثلاً أن رواتب العاملين في الصحة والتعليم وخدمات البلدية هي التزام إنساني واجتماعي ينبغي تحييده عن أي خلاف سياسي، وبالتالي يلتزم المانحون بدعمها حال العجز، وتلتزم السلطة باستمرار دفعها حتى في النزاعات (كما فعلت جزئياً أثناء الحرب حيث أبقت 70% من الرواتب) ذلك مبدأ أن الواردات الغذائية والدوائية الأساسية يجب عدم عرقلتها أو فرض قيود عليها، فتدعو المذكرة إسرائيل إلى إعفائها من أي إجراءات عقابية (وهذا يستند للقانون الإنساني الدولي أساساً)، لا تحمل المذكرة قوة قانونية رسمية، لكنها تشكل التزاماً أخلاقياً وسياسياً، ويمكن أن تصادق عليها الأمم المتحدة في قرار، مما يزيد وزنها. الفكرة هي خلق "منطقة معزولة - Protected Sphere" في المال العام، حيث لا يجوز المساس بها من أحد. وكما لا تبقى المذكرة حبراً على ورق، يمكن أن ينشأ عنها آلية متابعة دولية كتكوين فريق صغير من مكتب الأمم المتحدة مثلاً يراقب تنفيذ هذه المبادئ ويصدر تنبيهاً أو تقريراً إذا ما خُرق (مثل تأخير دفع الرواتب الأساسية أو منع توريد الطحين). إن وجود مثل هذه المرجعية يساعد في توحيد رد فعل المانحين وضغطهم؛ ففي مرات سابقة كان البعض يعتبر دعم الرواتب أمراً سياسياً فيحجم عنه، الآن مع المبدأ المتفق سيعتبره واجباً، المذكرة أيضاً تطمئن الجمهور المحلي بأن احتياجاتهم المعيشية لن تكون ورقة تفاوض بل حقوق مكفولة.

4. منصة مساءلة مجتمعية: شكاوى ولوحات متابعة عامة وتقارير فصلية مدققة:

لا يمكن تحقيق أي من الإصلاحات أعلاه دون إشراك من يستهدف الجمهور. لذا تقترح الورقة إنشاء منصة تفاعلية للمساءلة تضم العناصر التالية:

نظام استقبال الشكاوى والمقترحات: قناة موحدة (تطبيق هاتفي وخط هاتف مجاني وربما مكاتب في البلديات) تتيح لأي مواطن الإبلاغ عن مشكلة في الخدمات أو تجاوز في توزيع المساعدات أو فساد في مشروع إعمار، تجمع هذه الشكاوى في قاعدة بيانات مركزية لدى هيئة/لجنة الإعمار أو لجنة استمرارية الخدمات، وتصنف وتحوّل للجهة المعنية للرد، ويتم نشر ملخص شهري عن عدد الشكاوى في كل قطاع وما تم حله منها. هذا الضغط العلني سيحفز الجهات لتحسين استجابتها.

لوحات متابعة المشاريع والأموال: تعلن هيئة الإعمار عبر موقع إلكتروني عن كل مشروع (وكل منحة) مع معلوماتها الأساسية: الجهة الممولة، المقاول، الكلفة، نسبة الإنجاز، عدد الوظائف التي وفرها، ويتم تحديث هذه البيانات دورياً، مثل هذه الشفافية تساعد في ردع الفساد وإظهار الجدية. نموذج ناجح يمكن الاقتباس منه هو موقع تتبع مساعدات المانحين الذي أنشأته الحكومة بعد مؤتمر القاهرة 2014 (رغم أنه لم يُحدث باستمرار لاحقاً).

تقارير فصلية قابلة للتدقيق العام: بمعنى أن تصدر كل هيئة/وزارة أساسية تقرير أداء كل 3 أشهر ضمن المرحلة الانتقالية، يتضمن ما أنجز وما أخفق فيه ولماذا. ثم يُعقد اجتماع استماع عام (في المجلس التشريعي أو بدعوة من منظمات أهلية) لمناقشة التقرير والسماح لوسائل الإعلام والجمهور بطرح الأسئلة. هذا التمرين يعزز ثقافة المحاسبة حتى في غياب رقابة برلمانية فاعلة حالياً. ويمكن الاستعانة بأطراف ثالثة مستقلة (مثلاً ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، أو ائتلاف أمان للنزاهة) لمراجعة بعض جوانب التقارير وإبداء الرأي بشأنها.

تهدف هذه المنصة إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد مؤقت قوامه الشفافية والتشارك. فغياب المعلومات والفساد والمحسوبية عوامل تؤدي لانعدام الثقة وبالتالي انهيار اللحمة الداخلية عند الأزمات. وقد رأينا في استبيانات الرأي مؤخراً أن نسبة رضا المواطنين عن أداء المؤسسات في غزة والضفة متدنية جداً (أقل من 30% تثق بالحكومة في رام الله، ونسبة مماثلة لحكومة غزة بحسب بعض مراكز الاستطلاع 2022). ارتفاع هذه النسبة هدف وقائي بحد ذاته، لأن مجتمعاً أكثر ثقة سيكون أكثر استعداداً للالتزام بالتعليمات وقت الطوارئ ولن يلجأ للهلع والفوضى.

بترجمة هذه الدائرة عملياً، نتوقع بناء جدار حماية مؤسسي يمنع الفراغ الإداري ويصون العدالة والشرعية خلال الانتقال. يمكن لمس النتائج مثل: تحسن مؤشر ثقة الجمهور بالمؤسسات ربما بنسبة 10-15% خلال عام (وفق استطلاعات ربع سنوية)، وانخفاض ملموس في تجاوزات تقديم الخدمات (مثلاً اختفاء

ظاهرة تميز فصيل معين بالتزويد الكهربائي أو بالمساعدات، لأن الرقابة المجتمعية ستفضحها فوراً).
وأيضاً ارتفاع كفاءة الإنذار من الأزمات؛ بحيث لا يتفاجئ الجميع مثلاً بانتهاء منظومة صحية لأننا كنا نتابع مؤشراتنا وبدأنا الاستدراك مبكراً. الأهم، أن هذه الحوكمة الوقائية تخلق منعة داخلية complement للمنعة الخارجية التي وفرتها الدائرتان الأولى والثانية، فحتى لو أحكم الاحتلال الخناق مادياً، تبقى الجبهة الداخلية متماسكة وإدارة الأزمة رشيدة بما يكفي لتقليل الخسائر.

5. إدماج الشباب بشكل جاد في معالجة آثار الحرب:

ينتقل إدماج الشباب من منطق المشاركة إلى تفويض تنفيذي واضح داخل منظومة الوقاية المؤسسية حيث تُنشأ بقرار وزاري، وبمجالس شبابية قطاعية (طاقة، مياه، صحة، بلديات، مدفوعات رقمية) ذات مهام محددة تشمل اختبار حلول تشغيل الحد الأدنى في المرافق، واقتراح تحسينات لخطط الطوارئ، ومراقبة مؤشرات جودة الخدمة على مستوى الأحياء والبلديات وتغذية لوحات القياس الحكومية ببيانات شهرية. بالتوازي يُفعل برنامج عمل عام مدفع لمدة 6-12 شهراً يوظف الخريجين في مشاريع إعادة التأهيل والتحول الرقمي داخل الوزارات والبلديات (إدخال وتحديث سجلات المخاطر، تشغيل منصة الشكاوى، دعم تركيب العدادات الذكية وقراءة بياناتها)، مع أجر ممول من مكونات الاستقرار القطاعي وشروط حماية عمل وتأمين مهني. كما تُطلق حاضنات ابتكار اجتماعي طارئ تستوعب حلولاً صغيرة قابلة للنشر السريع (شبكات مصغرة منزلية، نقاط اتصالات متنقلة، عدادات مياه منخفضة الكلفة، أدوات تتبع مخزون دوائي)، وتُربط مخرجاتها مباشرةً بالجهات المشغلة لخدمة التبرني السريع. تُقاس الجدوى بمؤشرات كمية معلنة مسبقاً مثل بلوغ تمثيل شبابي لا يقل عن 30% في اللجان القطاعية، وعدد الحلول الابتكارية المُأسسة خلال 12 شهراً، ونسبة الأحياء والبلديات التي تحدث مؤشرات الخدمة بشكل دوري، ويُنشر ملخص تنفيذ شهري يربط الأداء بالحوافز والعقود قصيرة الأجل لضمان الاستدامة والانضباط.

6. تحديد وتنفيذ الانتخابات (الرئاسية، التشريعية، مجالس الطلبة والنقابات):

تُدار استعادة الشرعية والتمثيل العام كأداة وقائية لخفض هشاشة الحوكمة وليس كاستحقاق مؤجل، عبر خارطة طريق انتخابية متعددة المسارات ومحددة الآجال، يمكن القول في المسار السريع (6 أشهر)، تُستأنف انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات والنقابات المهنية وفق مدونة سلوك تُحظر العنف السياسي وتضمن تكافؤ النفاذ الإعلامي ومراقبة محلية - دولية مشتركة؛ وفي المسار المتوسط (6-12 شهراً)، تُنفذ انتخابات محلية/بلدية حيثما تسمح الجاهزية الإدارية والأمنية، مع ترتيبات لوجستية مُعلنة مسبقاً لذوي الإعاقة والنازحين، وتمويل توعية مدنية محايدة لضمان المشاركة والنزاهة؛ أما المسار العام فيُحدد موعد متوافق عليه للانتخابات التشريعية والرئاسية عندما تستقر شروطها القانونية والعملية، مع تحديث سجل الناخبين، وتحكيم انتخابي مُحصن بآجال فصل قصيرة، وآليات نشر إلكترونية لتجميع نتائج الفرز على مستوى المراكز لضمان الشفافية الفورية. تُربط المساندة الدولية بضمانات لوجستية وقانونية لا بالتوجيه السياسي، وتتابع التقدم عبر مؤشرات معلنة (صدر الجدول الزمني، نسب المشاركة، عدد

الطعون المفصولة ضمن الآجال، خرائط الفجوات التشغيلية) بما يحول المسار الانتخابي إلى عنصر مكمل لبناء الثقة واستدامة الامتثال المجتمعي لإجراءات الوقاية.

الخاتمة:

تشكل الحرب الأخيرة في غزة محطة فارقة أدت إلى تضامن دولي سياسي ومالي استثنائي مع الفلسطينيين، لكنها أيضاً نبهتنا إلى أن مجرد إنهاء الحرب وضخ الأموال قد لا يكفيان لمنع تكرارها أو تكرار مأساة أثارها. لقد دارت عجلة "الهدم والبناء" عدة مرات خلال العقد الماضي، وفي كل مرة كان المجتمع الدولي يصل متأخراً لإصلاح ما كسر، دون أن يضع حواجز تمنع الكارثة التالية، وإن التحول من هذا النهج التفاعلي إلى نهج استباقي وقائي ليس ترفاً ولا مجرد طرح أكاديمي؛ إنه ضرورة أخلاقية وسياسية واقتصادية. ضرورة أخلاقية تجاه أكثر من مليوني إنسان في غزة يستحقون العيش بأمان نسبي دون توقع انهيار حياتهم كل بضعة سنوات، وضرورة سياسية لدعم حل الدولتين عبر بناء الثقة بقدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم حتى في الظروف الصعبة، وضرورة اقتصادية لتعظيم أثر كل دولار يُنفق بحيث يُجنب خسائر أكبر.

ما قدمناه في هذه الورقة هو مخطط عملي متكامل لكيفية توظيف الاعترافات الدولية والزخم الدبلوماسي وأموال المانحين في بناء طبقات واقية فوق وتحت وحول المجتمع الفلسطيني. قد يشبه الأمر بناء قبة حماية متعددة المستويات: قبة مالية تمنع السقوط الحر للاقتصاد، قبة بنوية تحمي الخدمات الأساسية من الانقطاع التام، وقبة مؤسسية تظل قائمة لتدير الأزمة، حتى لو غاب الساسة أو تفرقوا. هذه القباب الوقائية يمكن النظر إليها كأشكال جديدة من "السيادة": سيادة على القرارات المالية الداخلية، سيادة على إدارة الموارد الحيوية، سيادة للشعب عبر الشفافية والمساءلة. ويمكن القول بأنها السيادة الممكنة حالياً والتي بمقدور الفلسطينيين ومناصريهم فرضها حتى في غياب الاستقلال الكامل وإنهاء الاحتلال حالياً، وبقدر ما يبدو المصطلح متناقضاً، إلا أن تطبيقه هو ما يمنح الأمل ويخلق واقعاً أفضل انتظاراً للحل العادل الشامل.

كما تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا النموذج سيواجه تحديات وعراقيل؛ فإسرائيل قد تحاول الالتفاف أو التعتيل إن شعرت أنه ينتقص من هيمنتها، لكن تضافر الإرادة الدولية الذي رأيناه في الاعترافات والقمم الأخيرة يمكن أن يردع ذلك إذا استمر بوحدة موقف، وبعض الأطراف الفلسطينية قد تتردد في تبني إجراءات جديدة غير مألوقة خوفاً على مصالحها الآنية، لكن مسؤوليتها الوطنية تحتم عليها تغليب المصلحة الجمعية طويلة المدى، خاصة أن هذه التدابير تزيد شعبية أي قيادة تتبناها لما نعتقد أن في طيات الكارثة الحالية بذوراً لنهج جديد أكثر فعالية وإنسانية. نهج يجعل الوقاية جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء والسلام، فلا يُترك مجتمع لمصيره تحت رحمة الأقدار والصدمات، ومثلما غيرت جوائح صحية أو كوارث بيئية طريقة تفكير العالم نحو الوقاية والاستعداد، فإن مأساة غزة يمكن أن تكون جرس الإنذار لتغيير جذري في أسلوب الدعم الدولي لفلسطين ولغيرها من المناطق المنكوبة.